مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تداعيات فوز حزب الحرية اليميني المتطرف بالانتخابات التشريعية في النمسا

د. خضير عباس الدهلكي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تداعيات فوز حزب الحرية اليميني المتطرف بالانتخابات التشريعية في النمسا

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. خضير عباس الدهلكي/ باحث في شأن اليمين المتطرف الأوروبي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

ملخص تنفيذي

حظيت الانتخابات التشريعية للمجلس الوطني في النمسا (مجلس النواب) التي جرت في 29 سبتمبر/ أيلول الماضي؛ بأهمية عالية واهتمام غير مسبوق من قبل الأوساط السياسية الأوروبية؛ بسبب فوز حزب الحرية اليميني المتطرف. الذي تصدر الانتخابات التشريعية، بما يعد بمثابة زلزال سياسي وامتداد لموجة صعود أحزاب اليمين المتطرف في المشهد السياسي الأوروبي.

إذ تتمثل خطورة نتائج الانتخابات وفوز حزب الحرية اليميني المتطرف في أجندته وخطابه وبرامجه السياسية في ملفات الهجرة، وموقفه من الحرب بين أوكرانيا وروسيا، في ظل علاقته الوثيقة مع روسيا ورفضه للعقوبات الأوروبية المفروضة عليها؛ فضلاً عن رفضه للكثير من سياسات الاتحاد الأوروبي.

تمهيد

بتاريخ 29 سبتمبر/ أيلول 2024 جرت في النمسا الانتخابات التشريعية لانتخاب المجلس الوطني الثامن والعشرين، وهو مجلس النواب في البرلمان النمساوي ذي المجلسين. وأسفرت عن تحقيق حزب الحرية النمساوي اليميني المتطرف عن فوز كبير يمكنه من الوصول إلى السلطة ما أثار المخاوف بشأن مستقبل سيادة القانون في البلاد وإنشاء معسكر مناهض للاتحاد الأوروبي ومؤيد لروسيا في منطقة وسط أوروبا.

النمسا جمهورية ديمقراطية تتبنى النظام الفيدرالي تتكون من تسع مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي وبسلطات تنفيذية محددة، وتحتفظ ببرلمانات إقليمية بسلطات تشريعية مختارة. ولديها سلطات انتخابية إقليمية وتشريعات انتخابية خاصة بهم، أما بالنسبة للانتخابات على مستوى البلاد، يتم تطبيق قوانين اتحادية محددة. يتكون البرلمان الاتحادي من مجلسين: الغرفة الأدنى، المجلس الوطني (مجلس النواب)، الذي يتألف من 183 عضواً، والغرفة العليا، المجلس الاتحادي يضم 61 عضواً، تُجرى انتخابات المجلس الوطني (مجلس النواب) كل خمس سنوات على الأكثر. تجري الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي، ونظام القائمة المغلقة. تحتاج جميع المجموعات الانتخابية الراغبة بالمشاركة إلى توقيعات داعمة من ثلاثة أعضاء من المجلس الوطني أو 2600 إعلان دعم من أجل الترشح للانتخابات البرلمانية الوطنية على مستوى البلاد.

وشاركت في الانتخابات التشريعية معظم الأحزاب السياسية التي لديها ممثلون في البرلمان المجلس الوطني الحالي (مجلس النواب)[1]، وهي:

- حزب الشعب النمساوي، ويملك حالياً 71 مقعداً، وتمثل نسبة 37.5%.

- الحزب الديمقراطي الاشتراكي النمساوي، وعدد مقاعده 40 مقعداً تمثل نسبة 21.2%.

- حزب الحرية النمساوي، عدد مقاعده 31 مقعداً، وتشكل نسبة 16.2%.

- حزب الخضر (البديل الأخضر)، عدد مقاعده 26مقعداً، وتمثل نسبة 13.9%.

-حزب منتدى النمسا والليبرالية الجديدة، وعدد مقاعده 15مقعداً، وتمثل نسبة 8.2%.

كما أعلنت الأحزاب الأخرى عن مشاركتها في الانتخابات، وهي:الحزب الشيوعي النمساوي وحزب التغيير وقائمة مادلين بيتروفيتش، والحركة الإصلاحية.

أولاً- نتائج الانتخابات التشريعية

كانت أغلب استطلاعات بحوث الرأي العام، قبل نحو شهرين من إجراء انتخابات المجلس الوطني (مجلس النواب) والتي نُشرت في وسائل الإعلام النمساوية، تشير إلى أن حزب الحرية اليميني المتطرف سيحصل 27.2% من إجمالي أصوات الناخبين، يليه حزب الشعب النمساوي الحاكم ثم الحزب الاشتراكي الاجتماعي الديمقراطي، وبينت نتائج الاستطلاعات، أن حزب الشعب سيحصل على 23.1% ، بينما يحصل الحزب الاشتراكي على نسبة أقل بنقطتين مئويتين تقريباً، وهي أفضل نتائج استطلاعات للحزب منذ بداية العام الجاري، أما حزبا النمسا الجديدة (نيوس) والخضر، فكانا قريبين من بعضهما البعض، حيث حصل الأول على 10%، والثاني و9.5% على التوالي. وعلى الرغم من أن حزب الحرية النمساوي تعرض لفضيحة أمنية كبيرة، إلا أنه ظل يتصدر استطلاعات الرأي. ووفقاً لآخر استطلاع رأي، فإنه يجتذب 27% من التفضيلات، بينما في عام 2019، حصل على 16.2% فقط. وانخفض شريكه السابق في الحكومات الائتلافية حزب الشعب النمساوي، إلى 24% (من 37.5% في عام 2019).

1 https://www.parlament.gv.at/aktuelles/news/So-entsteht-die-Sitzordnung-im-Nationalrat/

الخطر يكمن في احتمال وجود ائتلاف بين اليمين المتطرف وحزب سياسي رئيسي بقيادة حزب الحرية النمساوي. وبالتالي، فإن رئيس الحزب، هربرت كيكل، الذي أعلن مراراً وتكراراً عن إعجابه برئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، قد يصبح مستشاراً، مما سيتيح له التعاون مع رئيسي وزراء المجر وسلوفاكيا، فيكتور أوربان وروبرت فيكو، لتشكيل «محور» ضد الاتحاد الأوروبي ومؤيد للرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

في عام 2017، أصبح هاينز كريستيان شتراخه، زعيم حزب الحرية النمساوي السابق، نائباً للمستشار في الحكومة الائتلافية بقيادة سيباستيان كورتز، والتي ضمت حزب الشعب النمساوي وحزب الحرية النمساوي. ومع ذلك، في مايو 2019، ظهرت فضيحة تُعرف باسم فضيحة إيبيزا، مما عرض أمن النمسا للخطر وأدى إلى انهيار الحكومة الائتلافية. تضمنت الفضيحة مقطع فيديو يظهر فيه شتراخه وهو يعرض تعزيز نفوذ حزبه السياسي مقابل المساعدة في المناقصات العامة والاستحواذ على وسائل إعلام مؤثرة من شخص ادعى أنه يمثل الحكومة الروسية. أثارت هذه الفضيحة مخاوف جدية بشأن علاقات حزب الحرية النمساوي مع روسيا خلال فترة وجودهم في الحكومة الائتلافية.

وفقاً لبيان وزارة الداخلية النمساوية المشرفة على تنظيم الانتخابات، كانت النتائج على النحو التالي:[2]

- حزب الحرية النمساوي (FPÖ):حصل على 29.2% من الأصوات، بما يعادل 58 مقعداً.
- حزب الشعب النمساوي (ÖVP):حصل على 26.5% من الأصوات، بما يعادل 52 مقعداً.
- الحزب الديمقراطي الاجتماعي النمساوي (SPÖ):حصل على 21% من الأصوات، بما يعادل 41 مقعداً.
- حزب النمسا الجديدة (NEOS):حصل على 9% من الأصوات، بما يعادل 15 مقعداً.
- حزب الخضر:حصل على 8% من الأصوات، بما يعادل 15 مقعداً.

2 https://www.zdf.de/nachrichten/politik/ausland/oesterreich-wahl-ergebnisse-fpoe-oevp-100.html

- الحزب الشيوعي النمساوي:حصل على 2.3% من الأصوات.
- حزب البيرة (BIER):حصل على 2% من الأصوات.
- حصلت شخصيتان مستقلتان على مقعدين.

وتجدر الإشارة إلى أن حزب الحرية فاز لأول مرة في انتخابات البرلمان الأوروبي في مطلع يونيو 2024، حيث تمكن من الحصول على نسبة 25.4% من الأصوات، ليتصدر الانتخابات الأوروبية في البلاد لأول مرة في تاريخه.

ثانياً - العلاقة بين حزب الحرية اليميني المتطرف وروسيا

بدأ حزب الحرية النمساوي، وهو أحد الأحزاب السياسية الكبرى الثلاث، بتطوير علاقاته مع السياسيين الروس منذ عام 2005 تقريباً. وقد توجت هذه العلاقات بما يسمى باتفاقية الصداقة مع حزب الكرملين الروسي (روسيا الموحد) في نهاية عام 2016. هناك أيضاً مؤشرات عديدة تشير إلى أن حزب الحرية النمساوي كان على استعداد لقبول أموال من روسيا في ديسمبر/كانون الأول 2016.[3]

لقد كانت لحزب الحرية النمساوي علاقات وثيقة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد أعرب الحزب مراراً وتكراراً عن ولائه وصداقته لروسيا، وشارك في تنظيم العديد من الفعاليات مع كيانات روسية، بما في ذلك زيارة بعض أعضاء الحزب إلى شبه جزيرة القرم من أجل استثمارات محتملة في عام 2016. كما عارض أعضاء حزب الحرية النمساوي العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا. ووقع حزب الحرية النمساوي وحزب بوتين اتفاقية تعاون تمتد حتى عام 2026. أثناء الحكومة الائتلافية بين حزب الشعب النمساوي وحزب الحرية النمساوي، أصبحت علاقات اليمين المتطرف مع روسيا مصدر قلق كبير. حاول هربرت كيكل، وزير الداخلية آنذاك وزعيم الحزب حالياً، السيطرة على جهاز المخابرات النمساوي. ونتيجة لذلك، تم الإعلان عن فقدان وثائق أساسية، مما أثار مخاوف من أنها ربما انتهت في أيدي الروس.

3 Fabian Schmid Austria: Scandals, Politics, and Identitarians , Russia and the far right Insights from ten European countries, the International Centre for Counter-Terrorism, Netherlands,2024,p21

ثالثاً - موقف حزب الحرية من المهاجرين والإسلام

تُعتبر سياسة العداء ضد المهاجرين والإسلام من أهم المرتكزات الأيديولوجية لحزب الحرية، إذ يرى الحزب أن الإسلام لا ينتمي إلى النمسا. وقد طالب الحزب بحظر عمل المسلمات المحجبات في الدوائر الرسمية، بالإضافة إلى تشديد الرقابة الأمنية على المسلمين واتباع سياسة أكثر صرامة تجاه اللاجئين. وقد دفعت هذه المزايدات السياسية مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إلى التنديد بخطاب الكراهية هذا.

على صعيد متصل، بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في فيينا بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، أعلن المستشار النمساوي، سيباستيان كورتس، عن تعزيز قانون الجمعيات، مع إضافة أسباب جديدة لإغلاق أماكن العبادة ومعاقبة ما يُعرف بـ «الإسلام السياسي». هذا يشمل الأشخاص الذين لا يُعتبرون إرهابيين، ولكن يساهمون في خلق «بيئة ملائمة للإرهاب». وقد أثارت هذه الإجراءات مخاوف بشأن حقوق حرية الجمعيات والدين، بالإضافة إلى قضايا الحرية والأمن.

رابعاً - أهمية الانتخابات التشريعية في النمسا بالنسبة للاتحاد الأوروبي

يتبنى العرف السياسي في النمسا تسمية زعيم الحزب الحاصل على أعلى نسبة في نتائج الانتخابات التشريعية مُستشاراً جديداً للبلاد (رئيس الوزراء)، كما حدث مع المُستشار النمساوي المُنتهية ولايته كارل نيهامر عقب الانتخابات التشريعية في 2019. ومع فوز حزب الحرية وشخصية رئيسه هربرت كيكل المثيرة للجدل، فمن المتوقع أن تمر عملية تشكيل الحكومة بمخاض صعب. إذ تشكل قيادة كيكل للبلاد هاجساً خطيراً لدى المؤسسات السياسية النمساوية، وذلك بعدما أكد كل من الرئيس النمساوي ألكسندر فان دير بيلين والمستشار المنتهية ولايته كارل نيهامر، في وقت سابق، أنهما لن يتعاونا مع كيكل حال فوز حزبه في الانتخابات.

نظراً لأن حزب الحرية اليميني المتطرف احتل المركز الأول في الانتخابات، فمن المتوقع، في حال تشكيل حكومة ائتلافية، أن يطالب الحزب بمنصب المستشار. وهذا من شأنه أن ينعكس سلباً على السياسة الداخلية والخارجية للنمسا. إذ أعلن زعيم الحزب كيكل مراراً وتكراراً أنه يخطط لتنفيذ برنامج فيكتور أوربان، رئيس وزراء المجر، الذي نجح بفضل إصلاح قانون الانتخابات، وتقليص عدد المشرعين،

والاحتفاظ بحكمه على البلاد والسيطرة على جميع وسائل الإعلام المهمة من خلال وكلائه، مما أدى إلى تقييد حرية الصحافة إلى أدنى مستوياتها.

كما نشرت القنوات التلفزيونية المجرية دعاية تُذكر بفترة النظام الشيوعي، وقوضت استقلال القضاء. وروج أوربان لقانون مستوحى من روسيا ضد «العملاء الأجانب» الوهميين، مما أدى إلى مزيد من تقييد الحريات السياسية. كذلك، هاجم مفهوم المنظمات غير الحكومية، متهماً العديد منها بالتآمر ضد المجر. وأسفرت سياسات أوربان المناهضة للهجرة عن ظروف غير إنسانية في مراكز اللاجئين وسلوك عنصري ضد طالبي اللجوء، بما في ذلك الأطفال. كما تروج حكومة بودابست للتمييز ضد جماعات اجتماعية معينة والغجر في البلاد.[4]

يُذكر أنه في أبريل 2018، هدد أحد نواب حزب الحرية النمساوي، وهو عضو في إذاعة النمسا، بطرد المراسلين الأجانب الذين «لا يتصرفون بشكل صحيح» لأنه لا يتفق مع تقاريرهم عن الانتخابات. وذكرت هيئة الإذاعة الدولية الألمانية أن هجوم ستيجر يمثل أحدث تصعيد في نزاع دام شهراً بين هيئة الإذاعة وحزب الحرية النمساوي .أيضاً، في أبريل 2018، هدد حزب الحرية النمساوي 18,500 مواطن نمساوي يحملون أيضاً الجنسية التركية، وهو ما يُعتبر انتهاكاً لقوانين الجنسية النمساوية، بتجريدهم من جنسيتهم النمساوية وإجبارهم على مغادرة البلاد.

إن تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الحرية اليميني المتطرف كشريك أغلبية من شأنه أن يقوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وخاصة تلك التي تستهدف أوكرانيا. يرى حزب الحرية النمساوي أن الحرب في أوكرانيا هي صراع بين أطراف متعارضة تسعى إلى تحقيق أجندات متضاربة، وليس حرب عدوان تشنها قوة إقليمية ضد جارتها الأصغر. وفقاً لهذا الرأي، يجب أن تظل النمسا محايدة.

كما انتقد الحزب العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا، مؤكداً على الأضرار التي لحقت بالاقتصاد النمساوي بسبب ارتفاع التضخم وأسعار الطاقة. وجه الحزب غضبه إلى الولايات المتحدة وإدارة بايدن،

4_ https:a//www.europeaninterest.eu/why-austrian-general-elections-are-critical-for-europe/

مدعياً أن واشنطن ستستفيد أكثر من الصراع بهدف إضعاف روسيا وجعل أوروبا أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة. وقد وعد هربرت كيكل بأن النمسا ستتوقف عن تخصيص الأموال لأوكرانيا إذا وصل حزبه إلى السلطة بعد الانتخابات البرلمانية .ومع ذلك، أعطى حزب الحرية النمساوي صورة لخططه للنمسا خلال الحكومة الائتلافية.

من التداعيات المحتملة في حال تشكيل حزب الحرية الحكومة هو سعيه لتحقيق أجندة «النمسا أولاً». يدعم الحزب ما يُعرف بـ»إعادة المهاجرين»، التي تعني إعادة الأشخاص إلى البلدان التي جاءت منها عائلاتهم في الأصل، وخاصةً أولئك الذين طالتهم مخالفات قانونية. وهذا يتناقض مع توجه الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يسعى أيضاً إلى إعادة توزيع طالبي اللجوء، ولكن بطريقة تُثقل كاهل النمسا بدرجة أقل.

إذا تمكن حزب الحرية من تحقيق هدفه في تشكيل الحكومة وتسمية شخص يتولى رئاسة الحكومة الجديدة، فمن المتوقع أن يسعى بصورة جادة لتحقيق هذا الهدف باعتباره أحد أولويات أجندته السياسية. يأتي ذلك في الوقت الذي تستضيف فيه النمسا حوالي 146 ألف لاجئ وآخرين يحملون صفة الحماية الفرعية، بالإضافة إلى أكثر من 18 ألف طالب لجوء. ويشكل السوريون الغالبية العظمى من اللاجئين، حيث يبلغ عددهم حوالي 58 ألف لاجئ، يليهم الأفغان بحوالي 41 ألف لاجئ، وهم أيضاً في صدارة الجنسيات الأولى من حيث طالبي اللجوء.

وعلى هذا فإن حكومة ائتلافية بقيادة حزب الحرية ستضيف مشكلة أخرى إلى تماسك الاتحاد الأوروبي. ستنضم النمسا إلى معسكر الحكومات المناهضة لسياسات الاتحاد الأوروبي والموالية لروسيا، كما هو الحال في المجر وسلوفاكيا. وبالتالي، تواجه القوى السياسية المعتدلة في النمسا تحدياً تاريخياً وسيناريو خطر يهدد الاستقرار السياسي والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي. هناك حاجة ملحة لتشكيل ائتلاف حكومي أكبر يضم الأحزاب الحالية، مثل حزب الشعب النمساوي والخضر والاشتراكيين والليبراليين، لمنع حزب الحرية النمساوي من دخول الحكومة.

خلاصة القول: إن فوز حزب الحرية اليميني المتطرف ووصوله إلى السلطة لن يتحقق إلا بالتحالف مع أحزاب أخرى، مما سيجبره على التراجع عن بعض السياسات المتشددة وتجنب استفزاز الاتحاد الأوروبي، خاصة في ما يتعلق بالموقف من الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا .

من المحتمل أن يعزز الحزب علاقاته مع الأحزاب اليمينية الشعبوية المتطرفة داخل البرلمان الأوروبي للتأثير على السياسات المتعلقة بالاندماج الأوروبي، والأمن، والتغير المناخي، والهجرة. داخلياً، قد ينجح في تمرير تشريعات مشددة في ملف الهجرة واللجوء، مما يرفع من احتمالية تزايد اعتداءات وانتهاكات عناصر اليمين المتطرف ضد المهاجرين والجالية المسلمة .في ظل حكومة جديدة يقودها اليمين المتطرف، قد تصبح النمسا دولة طاردة للاجئين، تضيّق الخناق على الجاليات الأجنبية بصفة عامة. هذا الوضع قد يسهم في تصدير مشاكل اللاجئين إلى الدول المجاورة، مثل ألمانيا وسويسرا، مما يزيد من تعقيد أزمة الهجرة في المنطقة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org